بيان جمهورية مصر العربية

في اجتماعات الشق رفيع المستوى

لمؤتمر الأطراف الثامن عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ

ومؤتمر الأطراف الثامن لبروتوكول كيوتو

يلقيه

الأستاذ الدكتور/ مصطفي حسين كامل

وزير الدولة لشئون البيئة

الدوحة–قطر

5 ديسمبر 2012

معالي السيد/ عبد الله بن حمد آل عطية – رئيس المؤتمر

أصحاب المعالي والسعادة

يطيب لي في البداية أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لدولة قطر الشقيقة حكومة وشعباً على استضافتهم المتميزة لهذا المؤتمر الهام بمدينة الدوحة. وأؤكد على تقديرَنا الكامل للجهود التي بذلتها رئاسة المؤتمر للتحضير والإعداد والتنظيم الجيد لهذا الاجتماع الهام.

السيدات والسادة

انقل إليكم تحيات مصر حكومة وشعبا، وتمنياتهم لكم جميعا بالتوفيق، وتطلعهم باهتمام إلى ما سيصدر عن مؤتمركم هذا من نتائج، املين ان تتصف بالطموح المطلوب وان تؤكد التضامن والتعاون الدوليين، وتعزز مصداقية العمل متعدد الأطراف، وتحقق مستقبل أكثر أمانا ورفاهية للجميع.

السيدات والسادة

تواجه مصر الكثير من مظاهر وتداعيات تغير المناخ ومن بينها تذبذب معدلات الأمطار وندرة المياه، ونوبات الجفاف والتقلبات الحادة للطقس، ويتسبب ارتفاع درجات الحرارة الناتجة عن تغير المناخ الى التأثير السلبي

على الإنتاجية الزراعية وبالتالي على الأمن الغذائي، والتحديات المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر بما يؤثر على مدننا الساحلية ويؤدى إلى فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة. وعلى الرغم من التحديات التنموية الكبيرة التي تواجهها مصر، فإنها تضطلع بمسئولياتها الدولية ، ولم ولن تتأخر عن الإسهام الايجابي في الجهد العالمي فى اطار مبادئ الاتفاقية ومنها المسئولية المشتركة مع تباين الأعباء وتفاوت القدرات. وتقوم مصر بجهود متواصلة لدعم وزيادة كفاءة منظومتها الوطنية وتسعى لإدماج اعتبارات التكيف والتخفيف ضمن الخطط التنموية الشاملة وصولا لتحقيق التكامل المطلوب بين مختلف السياسات القطاعية. ونحن نتطلع للاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى ولاستكشاف أفاق التعاون مع شركائنا في التنمية لإعطاء الدفعة المطلوبة لجهودنا الوطنية. كما تبذل مصر جهودا طموحة في مجال التحول إلى الطاقة الجديدة والمتجددة، ولنا تجارب ناجحة في مجال توليد الكهرباء من المساقط المائية ومن الرياح ومن الطاقة الشمسية، وكلها نجاحات نتطلع للتوسع فيها خلال الفترة المقبلة لذا فإننا نرحب بالتعاون في هذا الخصوص مع شركاء التنمية.

السيدات والسادة

تأمل مصر أن يصدر عن مؤتمر الدوحة نتائج متوازنة من خلال وضع الصفقة الشاملة التي تمخض عنها مؤتمر ديربان العام الماضي موضع التنفيذ. وتطالب مصر في هذا الخصوص بما يلي:

أولا التوصل إلى اتفاق بشأن فترة الالتزام الثانية في إطار بروتوكول كيوتو تتضمن التزامات خفض كمية طموحة وغير مشروطة وذات طبيعة قانونية، بما يتفق والتقارير العلمية، تتحمل من خلالها الدول المتقدمة الأطراف في البروتوكول مسئوليتها التاريخية ودورها فى قيادة الجهد الدولي متعدد الأطراف لمواجهة تغير المناخ، جنبا الى جنب مع التوصل إلى التزامات خفض قابلة للمقارنة من جانب الدول المتقدمة غير الأطراف في بروتوكول كيوتو أو التي لم تنضم إلى فترة الالتزام الثانية أو المنسحبة من البروتوكول.

ثانيا، الاتفاق بشأن الموضوعات العالقة من خطة عمل بالى خاصة فيما يتعلق بالتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات للدول النامية، وبما يتوافق مع أولويات التنمية المستدامة وجهود مكافحة الفقر. وفى هذا الصدد تؤكد مصر على ضرورة التفعيل الجاد للآليات التي تم إنشائها في مؤتمري كانكون وديربان والتوصل إلى مخرجات محددة مشمولة بوسائل التنفيذ المطلوبة وفق جدول زمني محدد.

ثالثا، أن نشهد مشاورات بناءة بشأن خطة العمل في إطار مسار مجموعة ديربان للتوصل إلى اتفاق جديد تحت الاتفاقية يشمل كافة الدول بحلول عام 2015 ويدخل حيز النفاذ عام 2020 وحول الخطوات المطلوبة للتغلب على فجوة نسب الخفض الطموحة القائمة وصولا إلى عام 2020، وينبغي ألا تقتصر هذه الخطوات في نظرنا على جانب التخفيف فقط بل أن تمتد لتشمل موضوعات التكيف والتمويل والتكنولوجيا وان تكون في إطار من احترام مبادئ وأحكام الاتفاقية وأن تكون متسقة مع مسئولية الدول المتقدمة في قيادة الجهد الدولى لمواجهة تغير المناخ.

السيدات والسادة

تؤكد مصر على أهمية التوصل في الدوحة إلى صفقة شاملة ومتوازنة يشعر الجميع بملكيتهم لها، تحقق مستقبلا أكثر أمانا للأجيال المقبلة، وتستجيب لاعتبارات العلم والعدالة والإنصاف. فنحن جميعا شركاء في هذه الأرض، ومهتمون بتعزيز المنظومة الدولية متعددة الأطراف، ودعم فاعليتها وقدرتها على الاستجابة للتحديات الناشئة، في إطار تعاوني تساهم فيه كافة الدول بنصيبها العادل من الجهد الدولي، أخذا في الاعتبار حق الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر. نحن نرى انه ليس من العدالة أن يحصل 20% من سكان العالم على نصف موارد الغلاف الجوى، ونطالب بألا يسعى البعض لتحميل الدول النامية بمسئولية

سد الفجوة القائمة حاليا بين مستويات التخفيف المطلوبة لتحقيق هدف الدرجتين المئويتين من جانب وبين الطموح المنخفض للأرقام المقدمة من جانب الدول المتقدمة من جانب آخر. ونرى انه يجب أن يسبق أي اتفاق على تحديد سقف كمي عالمى للانبعاثات تحديد طبيعة التزامات الدول المتقدمة والموارد والتكنولوجيا التي سيقدمونها للدول النامية، والتعرف على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف السيناريوهات المحتملة على جهودهم التنموية.

السيدات والسادة

تؤكد مصر على ان نجاح إعمالنا فى مساري بروتوكول كيوتو والتعاون طويل الأجل، شرط لا بد منه لبناء الثقة المطلوبة خلال السنوات الثلاثة المقبلة للتوصل إلى اى اتفاق جديد. وفى سبيل ذلك تطالب مصر بضرورة أن تشمل مقررات هذا المؤتمر توفير دعم حقيقي لاحتياجات الدول النامية في مجال التكيف والتخفيف، بالإضافة إلى تفعيل صندوق المناخ الأخضر وامداده بالتمويل المطلوب لكي يبدأ في ممارسة نشاطه. وتطالب مصر بضرورة التوصل إلى اتفاق واضح بشأن كيفية تحقيق الدول المتقدمة لالتزاماتها بتوفير 100 مليار دولار بحلول عام 2020 بصورة قابلة للتوقع ومن موارد حكومية إضافية، ونتطلع إلى أن يتم تحديد خطوات محددة في هذا الشأن يبدأ سريانها اعتبارا من مطلع العام المقبل. وتتوجه مصر

بالتقدير للدول التي أسهمت بجدية في توفير التمويل السريع على التزامهم بالوفاء بتعهداتهم بالرغم مما واجهته تلك الدول من صعوبات مالية داخلية أو كنتيجة للازمة الاقتصادية العالمية، وتدعوهم لمواصلة وتعزيز جهودهم خلال المرحلة المقبلة ترجمة لروح التضامن الدولي ومشاركة منهم للدول النامية في مواجهة تحديات تغير المناخ.

السيدات والسادة

ختاما، أتوجه للجميع بتمنياتي بالتوفيق في مفاوضات هذا المؤتمر، وأجدد لكم جميعا التزام مصر بالتعاون في إنجاحه وبالإسهام في التوصل إلى ما ننشده جميعا من نتائج طموحة.

شكراً لكم ، وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته